

## لائحة اتهام

لدى محكمة الجمارك البدائية

الحق العام ضد المتهم : عبد الحميد اسماعيل احمد قاري - سعودي الجنسية مجهول محل الإقامة .  
 التهمة : ادخسل الظنين الى البلاد بطريقة غير مشروعة سيارة تكمي نوع ب . م . دبل يو . وقد ضبطت  
 مفككة في كراج احمد محمود متولي واوديس الكسان دكران يرتكبان . وهي تحمل لوحة سعودية برقم ١٨٠٥٢  
 وقد ادخلها وتصرف بها خلافاً لأحكام القانون .  
 الطلب : محاكمته وفقاً للمادتين ١٤٧ ، ١٤٩ من قانون الجمارك رقم ١ لسنة ٦٢ .

٩٧٥/٤/٢٠

## مذكرات جلب

يقضي حضور الأشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري  
 عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	الهكئة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
مصطفى التخاله	صلح عمان	٩٧٥/٣/٣١	٨ صباحاً	للهن
عمر علي طيباره	"	"	"	"
ابراهيم محمد ابراهيم عبد الحق	"	٩٧٥/٣/٢٧	"	الاختيال
محمد حسن محمد	"	٩٧٥/٣/٢٦	"	الاشرار بالسرقة
حسي داود محمد جوده	"	"	"	السرقة
ناديا جورج زردو	"	٩٧٥/٣/٣١	"	الاشرار بالتزوير
ابراهيم فتح الله علي قطيط	"	٩٧٥/٣/٣١	"	"
احمد موسى الوزري	"	٩٧٥/٤/١٩	"	شيك بدون رصيد
عباده مهلهل الشرفات	صلح اردب	٩٧٥/٣/٦	"	التسبب بالوفاة
يوسف جبرين صالح	"	"	"	افساد الرابطة الزوجية
احمد يوسف	صلح السلط	٩٧٤/٣/٢٦	"	سجن
عبد الفتاح عبد المحسن محمد حسن	الجمارك البدائية	٩٧٥/٤/٢٠	"	الجزاء
ملهي جلوي مروح الرويلي	"	٩٧٥/٤/٢٦	"	"
محمري فريان هويش الرويلي	"	"	"	"



# الجمهورية العربية السورية

## للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٥ هـ . الموافق ١ نيسان سنة ١٩٧٥ م . العدد ٢٥٤٤

## الفهرس

صفحة	قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٧٥	قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم
٥٨٢	قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٧٥	قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والأبنية
٥٨٥	قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٧٥	قانون معدل لقانون رخص المهن
٥٨٧	نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٥	نظام تشكيلات الوزارات والبنوادر الحكومية لسنة المالية ١٩٧٥
٥٨٩	نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٥	نظام للوازم لمؤسسة مياه الشرب
٥٩١	نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام السوازم
٥٩٤	نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي
٥٩٦	نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاسكان
٦٠٠	نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام موظفي صندوق قروض البلديات والقرى
٦٠٢	نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام المخابرات لعملي وزارة التربية والتعليم
٦٠٤	قرارات رقم (٧ - ٥) صادرة عن السيدون الخاص بتفسير القوانين	تعليمات امساك الحسابات لبعض فئات مكلفي ضريبة الدخل
٦٠٦		
٦١٢		

هكذا من الأهل

## نحو المسح للملكية من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٣/١١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى القوانين للدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٧٥

## قانون تملك الحكومة للاموال التي يلحقها التقادم

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون تملك الحكومة للاموال التي يلحقها التقادم لسنة ١٩٧٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لغايات هذا القانون تعني كلمة (هيئة) حيثما وردت فيه الشركات المساهمة والمعادية والبنوك والمؤسسات العامة والخاصة والجمعيات والمجاعات والثقافات على اختلاف انواعها واغراضها والعرف والتجارية والصناعية .

المادة ٣ - تؤزل الى الحكومة نهائيا جميع الاموال التي يلحقها التقادم بعد العمل بهذا القانون وتصبح ملكا لها من تاريخ سقوط حق اصحابها في المطالبة بها اذا كانت مما يدخل ضمن الانواع التالية :-

أ - الارباح والقوائد الناجمة او المنفردة عن الاسهم والسندات القابلة للتداول وجوهر السحب التي اصدرتها اية هيئة .

ب - الدوائع النقدية او العينية ذات القيمة المالية لدى اية هيئة .

ج - اي مبلغ دفع على سبيل التأمين او لاي سبب اخر الى اية هيئة .

د - ودائع الاوراق المالية ، وبصفة عامة كل ما كان مطلوبيا من تلك الاوراق من اية هيئة .

هـ - الاسهم وحصص التأسيس وجميع الاموال النقولة الاخرى الخاصة او المتعلقة بأية هيئة .

المادة ٤ - تعتبر الاموال المبنية في المادة (٢) من هذا القانون موجودة لدى اية هيئة من الهيئات ومطلوبة منها اذا كانت تحت تصرفها او سيطرتها او ملكيتها بموجب اي نص او اتفاق او ترتيب او التزام او انها تشترك في ذلك التصرف او السيطرة ولو لم تكن في حيازتها الفعلية وتكون مسؤولة عن تطبيق احكام هذا القانون بشأنها .

المادة ٥ - تخضع الاموال التي تنطبق عليها احكام المادة (٣) من هذا القانون للتقادم المسقط حسب القوانين التي تنظمها او تتعلق بها ومع مراعاة اي نص خاص يقضي بخلاف ذلك تبدأ مدة التقادم المسقط لحق المطالبة بتلك الاموال من التاريخ المقرر او المتفق عليه لاستحقاقها او من تاريخ العلم او التبليغ بذلك الاستحقاق اذا كانت طبيعة ذلك الاستحقاق او النصوص او الاتفاقيات او الترتيبات او الالتزامات الخاصة بهه تقتضي العلم به ، او التبليغ عنه .

المادة ٦ - لا يجوز لاية هيئة توجد لديها اي من الاموال المبنية في المادة (٣) من هذا القانون الاقرار بها بأية صورة من الصور ولدى اية جهة من الجهات بما في ذلك المحاكم او دفعها الى اصحابها او الى غيرهم او التصرف بها بأية طريقة تخالف احكام هذا القانون بعد سقوط حق المطالبة بها بالتقادم، وذلك تحت طائلة العقوبات واحكام التضمن المنصوص عليها في هذا القانون ويعتبر اي اقرار او تصرف او دفع من ذلك القبيل باطلا .

المادة ٧ - أ - اذا اقيمت دعوى من اي شخص خلاف الحكومة للمطالبة بأي من الاموال التي تنطبق عليها هذا القانون ولوجود لدى اية هيئة يترتب على المحكمة اما من تلقاء نفسها او بناء على الطلب وتحت طائلة بطلان اي قرار نهائي تصدره خلالها لذلك في الدعوى ان تدخل النائب العام شخصا ثالثا فيها بصفته ممثلا للحكومة وتحقيقا للغايات المقصودة من هذه المادة يجوز اتخاذ هذا الاجراء في اية مرحلة من مراحل المحاكمة .

ب - اذا ثبت للمحكمة بأية صورة من الصور ، وفي اية مرحلة مسن مراحل المحاكمة ، ان حق المطالبة بالاموال المبنية في الفقرة (١) من هذه المادة قد سقط بالتقادم فان عليها ان تحكم بتملك الحكومة لتلك الاموال من تاريخ سقوط ذلك الحق واعتبار اي اقرار او تصرف يقضي بغير ذلك باطلا .

ج - للنائب العام ان يقدم دعوى اعتراض الغير على القرار الذي اصدرته اية محكمة خلافا لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٨ - على كل هيئة ان تقدم الى وزارة المالية في موعد لا يتجاوز اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون ثاني من كل سنة بيانا تفصلي جميع الاموال التي لحقتها التقادم خلال السنة السابقة وسقط حق اصحابها في المطالبة بها واكت ملكيتها للحكومة بمقتضى احكام هذا القانون وان تسلم هذه الاموال الى وزارة المالية اما عند تقديم البيان او خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

المادة ٩ - اذا تخلفت اية هيئة عن العمل بمقتضى احكام المادتين (٦ و ٧) من هذا القانون فيعتبر رئيسها او مديرها او الشخص المسؤول عن ادارتها انه ارتكب جرما خلافا لتلك الاحكام ويماقب لدى اذنته بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامه لا تزيد على مائتين وخمسين دينارا وتضمن الهيئة بمقتضى قيمة الاموال التي نشأت عنها الجريمة او كانت موضوعا لها .

المادة ١٠ - أ - بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر يجوز لوزير المالية ان يفوض اي موظف او لجنة من موظفي وزارة المالية او البنك المركزي الاردني او منها معا لقيام بتدقيق حسابات وسجلات وتوريد اية هيئة والتحقق مع أي من العاملين فيها او مع غيرهم من ذوي العلاقة وذلك للتأكد من انها تقوم بتطبيق احكام هذا القانون وعلى الهيئة ان تقدم لتلك الموظف او اللجنة كافة التسهيلات الضرورية وتبرز الحسابات والسجلات والبيانات الخاصة بها واللازمة لأغراض التدقيق .

هذه من الأصول

ب - تقدم المعلومات والنتائج التي يتم التوصل إليها بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة إلى وزير المالية بتقرير مكتوم ليتخذ بشأنه القرار اللازم . وفي جميع الاحوال لا يجوز تداول ذلك التقرير او اي جزء منه الا في الاغراض الرسمية التي يقرها وزير المالية بما في ذلك الاجراءات التنفيذية والقضائية التي يمكن اتخاذها بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١١ - يعاقب لدى ادايته بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ( ٥٠ ) ديناراً ولا تزيد على ( ١٥٠ ) ديناراً كل شخص أقدم على افشاء المعلومات التي تم الحصول عليها بمقتضى أحكام المادة ( ١٠ ) من هذا القانون لغير الاشخاص الذين يجوز اطلاعهم عليها او تداول تلك المعلومات في غير الاغراض الرسمية المقررة لها . ولا يجوز تبديل الحبس بالغرامة في هذه الحالة .

المادة ١٢ - تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون تشمل الأموال التي تؤول للحكومة جميع الفوائد والأرباح وأية عوائد أخرى ترتبت على تلك الأموال او نتجت عنها او تحققت لها الى تاريخ دفعها الى الحكومة . ويشترط في ذلك ان تنزل منها جميع المصاريف والتفقات التي تكبدتها الهيئة على تلك الأموال من تاريخ سقوط حق المطالبة بها بالتقادم وذلك بموافقة وزير المالية .

المادة ١٣ - اذا لم تدفع الأموال التي يشملها هذا القانون في المواعيد والطرق المبينة فيه بما في ذلك التضمينات التي يحكم بها بموجبه يتم تحصيلها من قبل وزارة المالية بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

المادة ١٤ - مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية ، اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٥ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٥/٣/١١

### اتحاد بين

وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة	وزير الاشغال	وزير المالية	رئيس الوزراء
فوقان الهنداوي	خالد الحاج حسن	صلاح ابو زيد	صبيح امين عرو	زيد الرفاعي
وزير المواصلات	وزير السياحة والآثار	وزير الاوقاف والشؤون	وزير الزراعة	وزير الشؤون
علي حسن عوده	احمد الشوكي	غالب بركات	سليم مساعده	سامي ايوب
وزير الداخلية	وزير الشؤون الخارجية	وزير الدولة	وزير الاشغال العمومية	وزير الزراعة
زوت التلهوني	محمد الخوامده	صادق الشرع	...	مروان الحمود
وزير الاقتصاد الوطني	وزير المالية والتمويل	وزير الصحة	وزير الشؤون	وزير الدولة
رجائي المعشر	محمد عضوب الزين	طاراد سعد القاضي	ناجي حنين الطراونة	...

### نص الحديث للدين

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٢

تصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٧٥

### قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية

رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٧٥ ) ويقرأ مع القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ ( قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية )

المادة ٣ - تعديل للمادة (١٣) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وازالة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب - بالرغم مما ورد في هذا القانون او في قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ او في اي تشريع آخر يجوز لمجلس الوزراء بقرار يصدر عنه :-

١ - ان يعتبر اية منطقة تقع داخل حدود محافظة او أكثر والمدن والقرى الواقعة ضمنها اقليماً تنظيمياً على ان يبين حدود تلك المنطقة باعلان ينشر في الجريدة الرسمية :

٢ - ان يشكل لذلك الاقليم مجلساً لتنظيم يسمى (مجلس تنظيم الاقليم) ويعين رئيساً له ويبين كيفية اجتماعاته والطريقة التي يتخذ بها قراراته .

٣ - ان ينيط بمجلس تنظيم الاقليم الصلاحيات التي يرتبها بما في ذلك اعادة تعيين حدود المدن والقرى الواقعة ضمن حدود ذلك الاقليم والاعمال والمشاريع التي يجوز اقامتها ضمن تلك الحدود، ووضع غخطات التنظيم الاقليمية والمبكية والتفصيلية وغيرها واية صلاحيات اخرى سواء اكانت متعلقة بآية جهة اخرى ام لم تكنه

٤ - مجلس تنظيم الاقليم ان يفوض كل صلاحياته او بعضها لآية لجنة او لجان اخرى يبينها على ان تخضع قرارات تلك اللجان لتصديق مجلس تنظيم الاقليم .



٢ - تعدل البنود والفقرات الواردة في المادة ( ١٨ ) بإضافة مايلي اليها :-

البنود	الفقرة
١١	—
١٢	٣٤٢
١٤	١
١٥	٢٤١
١٦	٣٤٢
١٧	٣٤٢٤١
١٩	٤٤٣
٢٠	٤٤٣٤١
٢١	—
٢٢	—
٢٣	٥٤٤٣٤٢٤١
٢٦	—
٢٧	٢٤١
٢٩	٤٤٣٤١
٣٠	١
٣٤	٧٤٦ والبنود أعلاه من الفقرة (٦)
٣٦	٣٤٢٤١
٤٠	٩٤٧٤٦٥٤٤٠٣٤٢
٤١	٢٤١
٤٢	—

١٩٧٥/٣/١١

وزير الداخلية للشؤون  
البلدية والتربية  
محمد عضوب الزين

وزير  
المالية  
سالم مساعده

أمين مجلس

رئيس  
الوزراء  
زيد الرضاوي

نحن الحسين بن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد المحسن بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضر بن معد بن عدنان

بمقتضى المادتين ١٢٠ و ٣١ من الدستور والمادة ٩ من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٣/١٩٧٥  
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٥

## نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية

للسنة المالية ١٩٧٥

صادر بمقتضى المادتين ( ٣١ و ١٢٠ ) من الدستور والمادة ( ٩ ) من قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٧٥

-----

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٧٥ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١١/٣/١٩٧٥ .

المادة ٢ - تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف يعقود في كل منها واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ورواتبها حسباً هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والسلي يعتبر جزءاً منه .

المادة ٣ - لا يجوز ملء وظيفة أي موظف يعار للخدمة خارج الحكومة بأكثر من موظف واحد يستخدم مؤقتاً وعند الضرورة بموجب عقد لقيام بمهام وظيفة الموظف المعار خلال مدة الاعارة شريطة عدم تجاوز خصصات تلك الوظيفة .

المادة ٤ - على الرغم مما ورد في أي نظام آخر :-

أ - لا يجوز استعمال الدرجات المخصصة لترقية الموظفين وفقاً لأحكام المادة ( ٦ ) من النظام المعدل لنظام الخدمة المدنية ( النظام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ ) والمادة ( ٣٤ ج ) من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ لغايات التعيين أو الترفيع وفقاً لأحكام المادة ( ٧ ) من النظام المعدل المذكور باستثناء ما ورد في الفقرة ( ب ) من هذه المادة .

ب - لا تعتبر الدرجات المشار إليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة شاغرة لغايات الترفيع أو التعيين إلا في الحالات التي يجري فيها ترفيع الموظفين الذين أحدثت لهم هذه الدرجات الى درجات شاغرة أو اذا لم تتوفر فيهم الشروط المنصوص عنها في المادة ( ٦ ) من النظام المعدل لنظام الخدمة المدنية رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ .

ج - يتقاضى الموظف غير المصنف الذي أحدث له وظيفة لغايات التصنيف في الجدول الملحق بهذا النظام رواتبه من مخصصات هذه الوظيفة إلى أن تتخذ الاجراءات الضرورية لتصنيفه وفقا لاحكام الخدمة المدنية المعمول به .

المادة ٥ - على الرغم مما ورد في نظام الخدمة المدنية او اي نظام آخر يجري ترفيع الموظفين الذين كانوا اقداموا مدة خمس سنوات خدمة فعلية في الدرجة في سنة ١٩٧٢ قبل ترفيعهم الى درجاتهم الحالية بما في ذلك المرضين والمرضات الذين تم منحهم درجة استثنائية خلال سنة ١٩٧٣ .

المادة ٦ - على الرغم مما ورد في احكام نظام الخدمة المدنية او في المادة ( ٤ ) من هذا النظام ، لا يجوز ترفيع الموظف الذي وضعه الى درجة اعلى الا اذا اكل فيها مدة ثلاث سنوات خدمة فعلية . خلال سنة ١٩٧٥ واذا كان التعديل الى منتهي الدرجة او السنة الرابعة منها فيرفع اذا اكل مدة سنتين خدمة فعلية .

المادة ٧ - ١ - على الرغم مما ورد في اي نظام او تشريع آخر يستثنى الموظفون بقعود ( الموظفون المؤقتون ) الذين تقلت مخصصات ورايتهم من الموازنة الرسمية الى الموازنة الجارية في قانون الموازنة العامة من احكام المادة ( ٢ ) من هذا النظام .

ب - لا يعين اي موظف جديد على حساب المادة ( ١٣ ) من النفقات الجارية في قانون الموازنة العامة الموظفون بقعود ( الموظفون المؤقتون ) .

المادة ٨ - ١ - لا يجوز تعيين او ترفيع او نقل اي موظف في او الى اية وظيفة فنية الا من ذوي الاختصاص ممن تتوافر فيهم الثمرة العلمية والعملية .

ب - لا يجوز ان يشغل اي موظف اداري وظيفة فنية تتطلب مؤهلات علمية ذات اختصاص نفسي باهراض وطبيعة عمل تلك الوظيفة .

ج - يجوز ان يشغل الموظف الفني وظيفة ادارية حسب مقتضيات العمل .

د - يستثنى من احكام هذه المادة الموظفون الاداريون الذين يشغلون وظائف فنية قبل صدور هذا النظام .

### اختصاصات

١٩٧٥/٣/١١

وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	وزير التنقل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير الديمقراطية علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية لوروت الطهري	وزير الاشغال العامة عماد الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية مروان الحمود	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الاقتصاد الوطني رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والتربية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد مسعود القاضي	وزير العدل نجي حسين الطراوله	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ...

### نظام اللوازم لمؤسسة مياه الشرب

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٢

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٧٥

### نظام اللوازم لمؤسسة مياه الشرب

صادر بالاستناد الى المادة ( ٢٦ ) من قانون مؤسسة مياه الشرب رقم ٥٦ لسنة ٩٧٣

المادة ١ - ١ - يسمى هذا النظام ( نظام اللوازم لمؤسسة مياه الشرب لسنة ٩٧٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ب - بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر يطبق هذا النظام على مؤسسة مياه الشرب وذلك الى المدى للنصوص عليه فيه .

المادة ٢ - تكون للكميات والمباريات التالية حيزاً وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها اذناه ما لم تدل القرينة على خلافه ذلك :

اللوازم : الاموال المنقولة الخاصة بمؤسسة مياه الشرب واللازمة لها والتأمين عليها وتشمل الخدمات وقطع الغيار على اختلاف انواعها .

المؤسسة : مؤسسة مياه الشرب ومجالس المياه التابعة لها .

الوزير : وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

المدير العام : مدير عام مؤسسة مياه الشرب .

### الفصل الثاني

الصلاحيات والطرق الخاصة لشراء اللوازم

المادة ٣ - ١ - للمدير العام :

أ - شراء لوازم لا تزيد قيمتها على الف دينار بواسطة لجنة مشتريات يعينها المدير العام من ثلاثين موظفي المؤسسة واذا كانت قيمة اللوازم اقل من ( ١٠٠ ) دينار فالمدير العام شرائها بالطريقة التي يراها مناسبة .

ب - شراء لوازم بواسطة لجنة فنية دون طرح عطاء اذا كانت تلك اللوازم لا تتجهجها الا شركة واحدة شريطة موافقة الوزير اذا زادت قيمتها على خمسة الاف دينار، او كانت اسعارها عديدة من قبل المؤسسات الحكومية .

هكذا من المأهول

٢ - اذا زادت قيمة اللوازم المراد شراؤها على الف دينار فيسَمَّ شراؤها عن طريق لجنة الطعّات المركزية في المؤسسة وتحققاً للغايات المقصودة من هذا النظام يمنع في جميع الاحوال تجزئة اللوازم المشابهة المراد شراؤها الى صفقات متعددة .

٣ - لأيّ مجلس مياه في المؤسسة شراء أية لوازم من اي مجلس مياه آخر فيها بالسعر المقرر او الرأب لتلك اللوازم بقرار من المدير العام :

#### الفصل الثالث

شراء اللوازم عن طريق لجنة الطعّات المركزية

المادة ٤ - ١ - تشكل في المؤسسة لجنة تسمى ( لجنة الطعّات المركزية ) مؤلفة من ثلاثة من موظفي المؤسسة يعيّنهم مجلس الوزراء بتشيب من مجلس المؤسسة ، على أن لا تقل درجة أي منهم عن الثالثة .

ب - يعين المدير العام سكرتيراً للجنة الطعّات المركزية ، وتقد اجتماعاتها بنصاب كامل بدعوة من رئيسها ، على أنه يجوز لها ان تتخذ قراراتها بأكثرية الاصوات .

المادة ٥ - يقوم المدير العام بطرح الطعّات التي تعود صلاحية النظر فيها الى ( لجنة الطعّات المركزية ) في المؤسسة وفقاً للاحكام المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٦ - ١ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة تملّين على الطعّات التي تعود صلاحية النظر فيها الى ( لجنة الطعّات المركزية ) في المؤسسة الاحكام والاجراءات المنصوص عليها في المواد (٤) و (٦) و (٧) والفقرة (١) من المادة (٨) من نظام اللوازم رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٣ واي نظام آخر يحل محله او يبدله ، ويمارس المدير العام و ( لجنة الطعّات المركزية ) في المؤسسة وسكرتيرها الصلاحيات والاعمال ذاتها المبينة في تلك المواد والمخولة لكل من مدير دائرة اللوازم العامة في وزارة المالية ولجان الطعّات المركزية فيها وسكرتيرها .

ب - تخضع قرارات ( لجنة الطعّات المركزية ) في المؤسسة لموافقة المدير العام اذا لم يكن الطعّاء خاصاً بمشروع معين وكانت قيمته لا تزيد على خمسة آلاف دينار ، ولوافقة كل من الوزير ووزير المالية اذا زادت قيمته على ذلك ، وفي حالة خلافهما بيت رئيس الوزراء في الموضوع .

ج - واما قرارات ( لجنة الطعّات المركزية ) في المؤسسة والتي تتعلق بمشروع معين فتخضع في جميع الاحوال لتتديق من مجلس الوزراء وتحققاً للغايات المقصودة من هذه الفقرة تعني عبارة (المشروع المبين) اللوازم التي يطلب شراؤها او الحصول عليها لمشروع او برنامج او اتفاق خاص وافق عليه مجلس الوزراء او اية سلطة رسمية غنصه اخرى .

#### الفصل الرابع

استلام اللوازم

المادة ٧ - ١ - تطبق على اللوازم الواردة للمؤسسة من خارج المملكة احكام الفصل الثاني من نظام اللوازم رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٣ ، واية احكام مماثلة اخرى تحل محلها او تعد لها في اي نظام او تشريع آخر ، على أن يقر المدير العام جميع الصلاحيات والمسؤوليات المخولة في ذلك الفصل لمدير دائرة اللوازم العامة في وزارة المالية ، وأن يعين موظف النقل المسؤول في ميناء الوصول ولجان استلام تلك اللوازم من موظفي المؤسسة .

ب - تشحن اللوازم الواردة للمؤسسة من خارج المملكة الاردنية الهاشمية باسم المدير العام للمؤسسة . وتنظم البوالص والاشعارات والوثائق الاخرى الخاصة بتلك اللوازم باسم المؤسسة ويتم التخليص عليها واستلامها وفقاً للاجراءات والصلاحيات التي يطبقها ويمارسها موظف النقل المسؤول في ميناء الوصول ولجان الاستلام بمقتضى احكام الفصل الثاني من نظام اللوازم رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٣ واية احكام مماثلة اخرى تحل محلها او تعد لها في اي تشريع اخر .

المادة ٨ - في الاحوال التي لم يرد عليها نص خاص في هذا النظام تطبق على لوازم المؤسسة احكام نظام اللوازم رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٣ او اي نظام آخر يحل محله او يبدله .

#### الحسين طلال

١٩٧٥/٣/١١

وزير وزير وزير وزير وزير  
التربية والتعليم النقل الاعمال الانشاء والتعمير رئيس الوزراء ووزير  
ذوقان الحناوي خالد الحاج حمن صلاح ابو زيد صبيحي امين عمرو الخارجية والدفاع  
زيد الرفاعي

وزير وزير وزير وزير وزير  
التربية والتعليم النقل الاعمال الانشاء والتعمير رئيس الوزراء ووزير  
ذوقان الحناوي خالد الحاج حمن صلاح ابو زيد صبيحي امين عمرو الخارجية والدفاع  
زيد الرفاعي

وزير وزير وزير وزير وزير  
التربية والتعليم النقل الاعمال الانشاء والتعمير رئيس الوزراء ووزير  
ذوقان الحناوي خالد الحاج حمن صلاح ابو زيد صبيحي امين عمرو الخارجية والدفاع  
زيد الرفاعي

وزير وزير وزير وزير وزير  
التربية والتعليم النقل الاعمال الانشاء والتعمير رئيس الوزراء ووزير  
ذوقان الحناوي خالد الحاج حمن صلاح ابو زيد صبيحي امين عمرو الخارجية والدفاع  
زيد الرفاعي

## نحى الحسين للسلطنة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٥

### نظام معدل لنظام اللوازم

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام اللوازم لسنة ١٩٧٥ )، ويقرأ مع النظام رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٣ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي أية تعديلات طرأت عليه كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تلغى الفقرتان (ج) و (د) من المادة (٣) من النظام الأصلي ويستعاض عنهما بما يلي :

ج - بالرغم مما ورد في هذا النظام للوزير المختص شراء لوازم لا تزيد قيمتها على ألف دينار في أي من الحالات التالية :-

١ - إذا كانت اللوازم متوفرة في السوق المحلية فتشترى بواسطة لجنة مشتريات يؤلفها الوزير المختص من ثلاثة أعضاء على الأقل ويشترط في ذلك أن تحصل اللجنة على عروض المناقصة الخطية من متنافسين اثنين على الأقل .

٢ - إذا كانت اللوازم المراد شراؤها غير متوفرة في السوق المحلية ، او متوفرة فيها ولكن باسعار مرتفعة فلوزير المختص شراؤها من الاسواق الخارجية ، وله ان يختار العرض الذي يراه مناسباً حسب تقديره اذا قدم اليه اكثر من عرض واحد .

٣ - إذا كانت اللوازم المراد شراؤها قطع غيار او آلات او مهمات او ادوات يتفرد بشخص واحد او هيئة واحدة بالانحياز بها فلوزير المختص شراؤها بناء على عرض خطي من ذلك الشخص او تلك الهيئة :

د - مع مراعاة احكام الفقرة السابقة من هذه المادة للمدير شراء لوازم بواسطة لجنة فنية يؤلفها ودون طرح عطاء اذا كانت تلك اللوازم لا ينتجها الا شخص واحد او هيئة واحدة ، او كانت قطع غيار لمهمات آلية او كهربائية او غيرية لا ينتجها الا شخص واحد او هيئة واحدة .

المادة ٣ - تعدل المادة (٦) من النظام الأصلي بإضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ص) منها :-

( على انه يجوز للجنة العطاءات المركزية تخفيض ثمن الدعوة الى اي عطاء عن التسبب والفتات الهادة في هذه الفقرة الى الحد الذي تراه مناسباً او لتوزيع تلك الدعوة بدون مقابل اذا وجدت في ظروف طرح العطاء ما يبرر ذلك، وفي جميع الاحوال يعفى من ثمن دعوة العطاء الذي اعيد طرحه المناقصون الذين كانوا قد دفعوا ثمن الدعوة اليه عند طرحه للمرة الأولى ) .

الحسين طلال

١٩٧٥/٣/١٢

وزير الزراعة والري	وزير الثروة المائية	وزير الصحة	وزير السياحة والآثار	وزير المواصلات	وزير التعليم	وزير الثروة المائية	وزير الزراعة والري
عبد الحليم خالد الحاج حسن	احمد الشويكي	عماد الحوامدة	محمد عضوب الزين	طارق سعود القاضي	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم
وزير الزراعة والري	وزير الثروة المائية	وزير الصحة	وزير السياحة والآثار	وزير المواصلات	وزير التعليم	وزير الثروة المائية	وزير الزراعة والري
عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم
وزير الزراعة والري	وزير الثروة المائية	وزير الصحة	وزير السياحة والآثار	وزير المواصلات	وزير التعليم	وزير الثروة المائية	وزير الزراعة والري
عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم	عبد الحليم عبد الحليم

هكذا من المأهول

## نحو المسمى للملكة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٦  
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٧٥

صادر بمقتضى المادة (١٢) من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٥/٢/١.

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة السابعة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٧ :

موظفو الصنف الاول هم الذين يشغلون الدرجات التالية :

الدرجة	سنة	ثانية	ثالثة	رابعة	خامسة	سادسة	سابعة	ثامنة
الاول	١١٠	١١٤	١١٨	١٢٢	١٢٦	١٣٠	—	—
الاول ب	٩٤	٩٧	١٠٠	١٠٣	١٠٦	—	—	—
الثانية	٧٨	٨٠	٨٢	٨٤	٨٦	٨٨	٩٠	٩٢
الثالثة	٦٢	٦٤	٦٦	٦٨	٧٠	٧٢	٧٤	٧٦

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة الثامنة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٨ - موظفو الصنف الثاني هم الذين يشغلون الدرجات التالية :

الدرجة	سنة	ثانية	ثالثة	رابعة	خامسة	سادسة	سابعة	ثامنة
الاول	٤٥	٤٧	٤٩	٥١	٥٣	٥٥	٥٧	—
الرابعة	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	—
السادسة	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	—

المادة ٤ - اذا اشغل مساعد نائب المدير العام الدرجة الاولى أ تكون نهاية سلمها (١٣٠) ديناراً واذا اشغلها موظف اخر يكون نهاية سلمها (١٢٢) ديناراً .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (١٥٩) للفقرة (أ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٥٩ - أ

الموظفون المصنفون الذين يكونون على رأس عملهم في المؤسسة في تاريخ نفاذ هذا النظام ينقلون الى سلم

الرواتب الجديد وفقاً لجدول النقل الملحق بهذا النظام والمميز (بملاحق رقم ١) ويتقاضون علاواتهم السنوية في تاريخ استحقاقها .

المادة ٦ - تحذف الفقرة (ج) من المادة (١٥٩) من النظام الاصلي .

المادة ٧ - يلغى جدول نقل الموظفين للملاحق رقم (١) الوارد ذكره في النظام الاصلي مع مراعاة حلفت الملاحظات المرفقة به ويستعاض عنه بما يلي :

الملحق رقم (١)

جدول نقل الموظفين المصنفين من سلم الرواتب القديم الى سلم الرواتب الجديد

السلم القديم	الدرجة	الراتب الاساسي	السلم الجديد	الدرجة	الراتب الاساسي
الاول أ	١٠٠	١٠٤	الاول أ	١١٠	١١٤
	١٠٨	١١٢		١١٨	١٢٢
	١١٦	١٢٠		١٢٦	١٣٠
	١٢٠	٨٤٦	الاول ب	٩٤	٩٧
الاول ب	٨٧	٩٠		١٠٠	١٠٣
	٩٣	٩٦		١٠٦	٧٨
الثانية	٦٨	٧٠	الثانية	٨٠	٨٢
	٧٢	٧٤		٨٤	٨٨
	٧٦	٧٨		٩٠	٩٢
	٨٠	٨٢	الثالثة	٦٢	٦٤
	٨٤	٨٦		٦٦	٦٨
	٨٨	٩٠		٧٠	٧٢
	٩٢	٩٤		٧٤	٧٦
	٩٦	٩٨		٨٠	٨٢
	١٠٠	١٠٢		١٠٤	١٠٦
	١٠٨	١١٠		١١٢	١١٤
	١٢٠	١٢٢		١٢٦	١٢٨
	١٣٠	١٣٢		١٣٦	١٣٨
	١٤٠	١٤٢		١٤٦	١٤٨
	١٥٠	١٥٢		١٥٦	١٥٨
	١٦٠	١٦٢		١٦٦	١٦٨
	١٧٠	١٧٢		١٧٦	١٧٨
	١٨٠	١٨٢		١٨٦	١٨٨
	١٩٠	١٩٢		١٩٦	١٩٨
	٢٠٠	٢٠٢		٢٠٦	٢٠٨
	٢١٠	٢١٢		٢١٦	٢١٨
	٢٢٠	٢٢٢		٢٢٦	٢٢٨
	٢٣٠	٢٣٢		٢٣٦	٢٣٨
	٢٤٠	٢٤٢		٢٤٦	٢٤٨
	٢٥٠	٢٥٢		٢٥٦	٢٥٨
	٢٦٠	٢٦٢		٢٦٦	٢٦٨
	٢٧٠	٢٧٢		٢٧٦	٢٧٨
	٢٨٠	٢٨٢		٢٨٦	٢٨٨
	٢٩٠	٢٩٢		٢٩٦	٢٩٨
	٣٠٠	٣٠٢		٣٠٦	٣٠٨
	٣١٠	٣١٢		٣١٦	٣١٨
	٣٢٠	٣٢٢		٣٢٦	٣٢٨
	٣٣٠	٣٣٢		٣٣٦	٣٣٨
	٣٤٠	٣٤٢		٣٤٦	٣٤٨
	٣٥٠	٣٥٢		٣٥٦	٣٥٨
	٣٦٠	٣٦٢		٣٦٦	٣٦٨
	٣٧٠	٣٧٢		٣٧٦	٣٧٨
	٣٨٠	٣٨٢		٣٨٦	٣٨٨
	٣٩٠	٣٩٢		٣٩٦	٣٩٨
	٤٠٠	٤٠٢		٤٠٦	٤٠٨
	٤١٠	٤١٢		٤١٦	٤١٨
	٤٢٠	٤٢٢		٤٢٦	٤٢٨
	٤٣٠	٤٣٢		٤٣٦	٤٣٨
	٤٤٠	٤٤٢		٤٤٦	٤٤٨
	٤٥٠	٤٥٢		٤٥٦	٤٥٨
	٤٦٠	٤٦٢		٤٦٦	٤٦٨
	٤٧٠	٤٧٢		٤٧٦	٤٧٨
	٤٨٠	٤٨٢		٤٨٦	٤٨٨
	٤٩٠	٤٩٢		٤٩٦	٤٩٨
	٥٠٠	٥٠٢		٥٠٦	٥٠٨
	٥١٠	٥١٢		٥١٦	٥١٨
	٥٢٠	٥٢٢		٥٢٦	٥٢٨
	٥٣٠	٥٣٢		٥٣٦	٥٣٨
	٥٤٠	٥٤٢		٥٤٦	٥٤٨
	٥٥٠	٥٥٢		٥٥٦	٥٥٨
	٥٦٠	٥٦٢		٥٦٦	٥٦٨
	٥٧٠	٥٧٢		٥٧٦	٥٧٨
	٥٨٠	٥٨٢		٥٨٦	٥٨٨
	٥٩٠	٥٩٢		٥٩٦	٥٩٨
	٦٠٠	٦٠٢		٦٠٦	٦٠٨
	٦١٠	٦١٢		٦١٦	٦١٨
	٦٢٠	٦٢٢		٦٢٦	٦٢٨
	٦٣٠	٦٣٢		٦٣٦	٦٣٨
	٦٤٠	٦٤٢		٦٤٦	٦٤٨
	٦٥٠	٦٥٢		٦٥٦	٦٥٨
	٦٦٠	٦٦٢		٦٦٦	٦٦٨
	٦٧٠	٦٧٢		٦٧٦	٦٧٨
	٦٨٠	٦٨٢		٦٨٦	٦٨٨
	٦٩٠	٦٩٢		٦٩٦	٦٩٨
	٧٠٠	٧٠٢		٧٠٦	٧٠٨
	٧١٠	٧١٢		٧١٦	٧١٨
	٧٢٠	٧٢٢		٧٢٦	٧٢٨
	٧٣٠	٧٣٢		٧٣٦	٧٣٨
	٧٤٠	٧٤٢		٧٤٦	٧٤٨
	٧٥٠	٧٥٢		٧٥٦	٧٥٨
	٧٦٠	٧٦٢		٧٦٦	٧٦٨
	٧٧٠	٧٧٢		٧٧٦	٧٧٨
	٧٨٠	٧٨٢		٧٨٦	٧٨٨
	٧٩٠	٧٩٢		٧٩٦	٧٩٨
	٨٠٠	٨٠٢		٨٠٦	٨٠٨
	٨١٠	٨١٢		٨١٦	٨١٨
	٨٢٠	٨٢٢		٨٢٦	٨٢٨
	٨٣٠	٨٣٢		٨٣٦	٨٣٨
	٨٤٠	٨٤٢		٨٤٦	٨٤٨
	٨٥٠	٨٥٢		٨٥٦	٨٥٨
	٨٦٠	٨٦٢		٨٦٦	٨٦٨
	٨٧٠	٨٧٢		٨٧٦	٨٧٨
	٨٨٠	٨٨٢		٨٨٦	٨٨٨
	٨٩٠	٨٩٢		٨٩٦	٨٩٨
	٩٠٠	٩٠٢		٩٠٦	٩٠٨
	٩١٠	٩١٢		٩١٦	٩١٨
	٩٢٠	٩٢٢		٩٢٦	٩٢٨
	٩٣٠	٩٣٢		٩٣٦	٩٣٨
	٩٤٠	٩٤٢		٩٤٦	٩٤٨
	٩٥٠	٩٥٢		٩٥٦	٩٥٨
	٩٦٠	٩٦٢		٩٦٦	٩٦٨
	٩٧٠	٩٧٢		٩٧٦	٩٧٨
	٩٨٠	٩٨٢		٩٨٦	٩٨٨
	٩٩٠	٩٩٢		٩٩٦	٩٩٨
	١٠٠٠	١٠٠٢		١٠٠٦	١٠٠٨

الدرجة	الراتب الأساسي	الدرجة	الراتب الأساسي
الرابعة	٣٨	الرابعة	٤٥
	٤٠		٤٧
	٤٢		٤٩
	٤٤		٥١
	٤٦		٥٣
	٤٨		٥٥
	٥٠		٥٧
الخامسة	٣١	الخامسة	٣٧
	٣٢		٣٨
	٣٣		٣٩
	٣٤		٤٠
	٣٥		٤١
	٣٦		٤٢
	٣٧		٤٣
السادسة	٢٤	السادسة	٢٩
	٢٥		٣٠
	٢٦		٣١
	٢٧		٣٢
	٢٨		٣٣
	٢٩		٣٤
	٣٠		٣٥

المادة ٨ - الموظفون والمستخدمون غير المصنفين الذين يكونون على رأس عملهم في المؤسسة في تاريخ نفاذ هذا النظام تراد رواتبهم بمقدار خمسة دنائير شهريا وفقا للجدول الملحق بهذا النظام ( الملحق رقم ٢ ) ويتقاضون زياداتهم السنوية في تاريخ استحقاقها .

المادة ٩ - يلقى جدول سلم رواتب الموظفين والمستخدمين غير المصنفين الوارد ذكره في المادة ٩ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

الوظيفة	الراتب بالدينار	الزيادة السنوية	ملاحظات
كاتب/ ناسخ	٢٦-٤٠	دينار واحد	مع غلاء المعيشة
رسام/ مراقب اعمال	٣١-٤٣	"	"
جاني	٢٣-٢٩	"	"
مامور قسم	٢٣-٢٩	"	"
آذن	٢٠-٢٦	"	"
مامور صيانة/ مامور حركة	٢٩-٤٠	"	"
سائق/ ميكانيكي	٢٦-٣٥	"	"

المادة ١٠ - يلقى ما جاء في المادة (٦٠) الفقرة (أ) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي:  
المادة ٦٠-أ:

(٢١) يوما في السنة للموظف الذي يكون راتبه الأساسي ( ٣١ ) دينارا او أكثر في الشهر.

المادة ١١ - يلقى ما جاء في المادة (٦٠) الفقرة (ب) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي:

المادة ٦٠-ب:

(١٤) يوما في السنة للموظف الذي يقل راتبه الأساسي عن (٣١) دينارا في الشهر .

١٩٧٥ / ٢ / ٢٦

أحمد بن محمد

وزير الريية والتأمين ذوقان الهنداوي	وزير النقل عالمه الحاج حسن	وزير الثقافة والأعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير المواصلات علي حسن عوده	وزير السياحة والآثار احمد الشويكي	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .....	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الداخلية ثروت التاهوتي	وزير الاشغال العامة محمود الخوامده	وزير دولة قشور الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الحياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الاقتصاد الوطني محمد عضوب الزين	وزير الداخلية للشؤون الصحية طراد سعد القاضي	وزير المصحة ناجي حسين الطراوله	وزير دولة للشؤون المعدل راكان عتاد الجازي	رئيس الوزراء .....

فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاسكان

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة الاسكان لسنة ١٩٧٥ ) ويقرأ مع النظام رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٧٥/٢/١ .

المادة ٥ - يقسم الموظفون المصنفون الى :-

الدرجة الاولى:

1YΛc1YΞc1Y•c117c11Yc1•Λc1•ε

**الدرجة الثانية :**

١٠١، ٩٨، ٩٥، ٩٢، ٨٩، ٨٦، ٨٣، ٨٠ (حاجز ترقیم)

### الدرجة الثالثة:

.YΛcY7cY2cY7cY,c7Λc77c72

ب - موظفي الصنف الثاني وهم الذين يشغلون الدرجات التالية :-

الدرجة الرابعة :

٥٩٠٥٧٠٥٥٠٥٣٠٥١٠٤٩٠٤٧ (حاجز ترفيع).

.. 20. 22. 23. 24. 25. 26. 27.

الدرجة السادسة :

. ۳۷، ۳۶، ۳۵، ۳۴، ۳۳، ۳۲، ۳۱، ۳۰، ۲۹

1970/3/27

احمد بن محمد طلال

وزير	وزير الثقافة	وزير	رئيس الوزراء ووزير
التربية والتعليم	والاعلام	الثقل	الخارجية والدفاع
ذوان الفتاحي	صلاح ابو زيد	خالدالحاج حسن	زيد الرفاعي
وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	الصحة	السياحة	المالية
عبدالمجيد	عبدالمجيد	عبدالمجيد	عبدالمجيد

وزير الشؤون الاقتصادية والعمل	وزير المالية	وزير السياحة والآثار	وزير المواصلات	وزير التعمير
سالم مساعده		غالب بركات	احمد الشوكي	علي حسن عوده

وزير الزراعة مران الحمود	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير دولة لشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاغاثات العامة محمود الحوامده	وزير الدخيلية فروت التلهوني
--------------------------------	--	---	---	-----------------------------------

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الصحة	وزير المعدل	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء
محمد عويوب الزين	طار ادسدر القادافي	ناجي حسين الطر اوله	راكاب عناد الحجازي

هَذَا مِنْ الْأَصْلِ

## نظام معدل لنظام موظفي صندوق قروض

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٣/٥ .

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٥

## نظام معدل لنظام موظفي صندوق قروض البلديات والقرى

صادر بالاستناد الى المادة (١١) من قانون صندوق قروض البلديات والقرى رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام موظفي صندوق قروض البلديات والقرى لسنة ١٩٧٥ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ١٥٠ ) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما بعد بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٥/٢/١ .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ( ٥ ) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

### المادة ٥ :

تحدد درجات وراتب الموظفين المصنفين على الوجه التالي :

أ - موظفو الصنف الأول وهم الذين يشغلون إحدى الدرجات التالية :

درجة أولى ١٠٤-١٠٨-١١٢-١١٦-١٢٠

درجة ثانية ٨٠-٨٣-٨٦-٨٩-٩٢-٩٥-٩٨-١٠١

درجة ثالثة ٦٤-٦٦-٦٨-٧٠-٧٢-٧٤-٧٦-٧٨

ب - موظفو الصنف الثاني وهم الذين يشغلون إحدى الدرجات التالية :

درجة رابعة ٤٦-٤٨-٥٠-٥٢-٥٤-٥٦-٥٨

درجة خامسة ٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥

درجة سادسة ٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧

## اختصاصات

١٩٧٥/٣/٥

وزير التربية والتعليم دوقان الخندوي	وزير التقنية والثقافة خلال الحاج حسن	وزير الاقتصاد والاعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيح امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التأمين علي حسن عوده	وزير الواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والاقتصاد غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل سامي أيوب
وزير الداخلية فروت التهلوني	وزير الاشغال العمامة محمود الخوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الحياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الاقتصاد الوطني رجائي المشعر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عَضْرِب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاضي	وزير المعدل ناجي حنين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي

بمقتضى المادتين ( ١١٤ و ١٢٠ ) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٥  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٧٥

## نظام معدل لنظام العلاوات لمعلمي

وزارة التربية والتعليم

صادر بموجب المادتين ( ١١٤ و ١٢٠ ) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام العلاوات لمعلمي وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٧٥ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ١٤١ ) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل ، كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ( ٣ ) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

مادة ٣ - يتبع معلو الوزارة علاوة شهرية بنسبة مئوية من الراتب الاساسي على النحو التالي :-

أ - حامل للشهادة الجامعية الثانية ٣٠٪

ب - حامل الدبلوم ٢٥٪

ج - حامل الشهادة الجامعية الاولى ٢٠٪

او اية شهادة اعلى منها الذي لا يستفيد من العلاوات الواردة في اي من البندين (أوب) من هذه المادة شريطة ان يكون قد امضى خدمة مدتها ثلاث سنوات في ميدان التعليم في الوزارة بعد حصوله على هذه الشهادة.

د - حامل دبلوم معهد المعلمين / المعلمات او دبلوم معهد التأهيل التربوي ٢٠٪.

هـ - حامل شهادة دبلوم الصناعة او دبلوم المهني (بدراسة مدتها سنتان على الاقل بعد الدراسة الثانوية) او معلم النشاط الصناعي الذي يحصل شهادة للدراسة الثانوية العامة للمهنة (الفرع العلمي) ما يماثلها ويمضي مدة خمس سنوات في خدمة الوزارة بعد الحصول على

هذه الشهادة ، او معلم النشاط الصناعي من غير المذكورين في هذا البند وامضى عشر سنوات او اكثر في خدمة الوزارة ٤٠٪ .

و - كل من امضى في خدمة الوزارة خمسين عشرة سنة ٢٠٪ او اكثر في ميدان التعليم.

أحمد بن طلال

١٩٧٥/٣/١٦

وزير التربية والتعليم ذوقان الخندوي	وزير الثقافة والاعلام عالمه الحاج حسن	وزير الانشاء والتعمير صالح ابو زيد	وزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي	رئيس الوزراء ووزير
وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سليم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير الشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الاقتصاد الوطني رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة .....	وزير المسكن ناجي حسين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .....

## قرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٥/٢/٥ رقم ش ١٥٩٣/١ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادتين ١٠٨ ، ١٢٣ من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما يلي :

إذا شغل مركز عضو من أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون المساهمين من القطاع الخاص هل يحل أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون الشخص الاعتباري العام كاللولة أو البلديات أن يشتركون في انتخاب من يملأ المركز الشاغر أم لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد الوطني الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٢ وتديق التصوص القانونية يتبين :

١ - أن الفقرة الأولى من المادة / ١٠٨ من قانون الشركات حسبما عدلت بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ تنص على ما يلي : « إذا كان شخص اعتباري عام كاللولة أو البلديات أو غيرها مساهما في إحدى الشركات يحق له التخاب ممثلين عنه في مجلس الإدارة حسبما اتفق أو يتفق عليه بين الأطراف المعنية على أن لا تقل نسبة ممثلي الحكومة في مجلس الإدارة عن نسبة مساهمتها في رأسمال الشركة وتعدل اوضاع مجالس إدارة الشركات وفق أحكام هذه الفقرة خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القانون » .

وأن الفقرة الثانية منها تنص على ما يلي : « يتمتع ممثل الشخص الاعتباري المشار اليه بالحقوقي الذي يتمتع بها الأعضاء المنتخبون وعليهم نفس الواجبات ولكنهم لا يشتركون مع المساهمين في انتخاب بقية الأعضاء » .

٢ - أن الفقرة الأولى من المادة / ١٢٣ من نفس القانون تنص على ما يلي : « إذا شغل مركز عضو منتخب في مجلس الإدارة لسببين الاسباب فيخلفه عضو ينتخبه مجلس الإدارة من المساهمين الحاضرين على مؤتمرات المصوبة » . وإن الفقرة الثانية منها تنص على ما يلي : « يتبع هذا الاجراء كلما شغل مركز في المجلس ويبقى هذا التعيين موقتا حتى يمرض على الهيئة العامة في أول اجتماع لها كي تقوم باقراره أو بانتخاب من يملأه المركز الشاغر بمقتضى هذا القانون . وفي هذه الحالة يكل العضو الجديد مدة سابقة في عضوية مجلس الإدارة » .

ويستفاد من هذه التصوص أن القاعدة العامة التي رسمها المشروع للشركات التي يساهم فيها شخص اعتباري عام كاللولة أو البلديات تقتضي بأن الشخص الاعتباري ذاته هو الذي يمين ممثليه في مجلس إدارة الشركة التي يساهم فيها ، وأن المساهمين من القطاع الخاص هم وحدهم الذين ينتخبون بقية الأعضاء الذين يمثلونهم دون أن يكون لممثلي الشخص الاعتباري الحق في الاشتراك بهذا الانتخاب . بمعنى أن كل طرف هو وحده الذي ينتخب ممثله من أعضاء المجلس .

أما في حالة شغل مركز عضو من أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون القطاع الخاص من المساهمين فإن الشارع في المادة / ١٢٣ أنطاط بمجلس الإدارة حق انتخاب من يملأه هذا المركز مؤقتا حتى يمرض الأمر على الهيئة العامة في اجتماع عام لها كي تقوم باقرار هذا الانتخاب أو بانتخاب من يملأ المركز الشاغر .

ولذا فإن مناط التفسير المطلوب هو ما إذا كانت عبارة ( مجلس الإدارة ) الواردة في المادة / ١٢٣ تجري على إطلاقها فتشمل كافة أعضاء مجلس الإدارة بما فيهم ممثلي الشخص الاعتباري العام أم أنها عبارة مقيدة بالنص أو بالدلالة في أحكام هذا القانون ولا تشمل إلا الأعضاء المنتخبين الذين يمثلون المساهمين من القطاع الخاص .

وحيث أن المبادئ العامة في التفسير تقتضي بموجب مراعاة قاعدتين أساسيتين هما :

١ - أنه لا يجوز تفسير النص القانوني بمعزل عن التصوص الأخرى أو التزام حرفية النص بل ينبغي الوقوف على إرادة المشرع وقصد من وضع النص بقرائنه مع باقي التصوص الواردة في القانون .

٢ - أن النص المطلق لا يجوز أن يجري على إطلاقه إلا إذا لم يرد ما يفيد تقييده نصا أو دلالة .

وعلى ضوء هاتين القاعدتين نرى أن عبارة ( مجلس الإدارة ) الواردة في المادة / ١٢٣ وإن كانت قد جاءت بصيغة الإطلاق إلا أنه بقرائة نص هذه المادة مع التصوص الأخرى الواردة في القانون وعلى الأخص نص المادة ١٠٨ واستجلاء قصد المشرع نجد أن هذا الإطلاق مقيد بالقاعدة العامة المشار إليها آتفا التي تقتضي بأن ممثلي الشخص الاعتباري العام في مجلس الإدارة لا يشتركون في انتخاب ممثلي القطاع الخاص من المساهمين .

ولذا فإنه عند شغل مركز عضو من الأعضاء المنتخبين الذين يمثلون المساهمين من القطاع الخاص في مجلس الإدارة فإن حق الانتخاب من يملأ هذا المركز يعود لممثلي المساهمين من القطاع الخاص ولا يجوز لممثلي الشخص الاعتباري العام الاشتراك في هذا الانتخاب .

هذا ما نقرره في تفسير النصين المطلوب تفسيرهما .

صدر بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مستشار الحفوق	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
رئاسة الوزراء				الرئيس الأول لمحكمة
مراتب الشركات				التمييز
اجتماعي العمومي	شكري المهدي	صلاح ارشيدات	فواز الروسان	موسى الساكت

هكذا من المجهول

## (قرار رقم ٦ لسنة ١٩٧٥)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٥/١/٢٦ رقم ش/ ١٠٤٣/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة/ ١٠٨ والفقرة الثانية من المادة/ ٤٧ من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما يلي :

- ١ - هل يحق لممثل الشخص الاعتباري العام الذين لم يجر الاتفاق عليهم بين الاطراف المعنية طبقاً لنص المادة/ ١٠٨ من قانون الشركات - ان يشركوا مع المساهمين في انتخاب بقية اعضاء مجلس الادارة ؟
  - ٢ - هل ان ما ورد في الفقرة الثانية من المادة / ٤٧ من ان اسناد الشركات المساهمة متساوية في الحقوق والواجبات يعطي الحق لممثل الشخص الاعتباري العام في الاشتراك مع المساهمين بانتخاب بقية الاعضاء .
  - ٣ - هل ان الفقرة الاولى من المادة / ١٠٨ تحول كل شخص اعتباري عام مساهماً في الشركة الحق في انتداب ممثليه في مجلس ادارة الشركة أم ان الحكومة هي التي تمثل الاشخاص الاعتباريين الآخرين في انتداب ممثليهم في المجلس ؟
- وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد الوطني الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١/١٥ وتدقيق النصوص القانونية تبين :

- ١ - ان الفقرة الثانية من المادة/ ٤٧ من قانون الشركات المشار اليه تنص على ما يلي : ( تصدر الشركات المساهمة اسهما واسناد قرض ، وهي متساوية في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينها اطلاقاً ) .
- ٢ - ان الفقرة الاولى من المادة / ١٠٨ من نفس القانون تنص على ما يلي : ( اذا كان شخص اعتباري عام كالدولة او البلديات وغيرها مساهماً في إحدى الشركات يحق له انتداب ممثلين عنه في مجلس الادارة حسبما اتفق او يفتق عليه بين الاطراف المعنية على ان لا تقل نسبة ممثلي الحكومة في مجلس الادارة عن قيمة مساهمتها في رأس مال الشركة وتعدل اوضاع مجلس ادارة الشركات وفق احكام هذه الفقرة خلال شهر من تاريخ تخاذلها القانون ) . وان الفقرة الثانية منها تنص على ما يلي ( يتمتع ممثلو الشخص الاعتباري المشار اليهم بالحقوق التي يتمتع بها الاعضاء المتخبرون وعليهم نفس الواجبات ولكنهم لا يشتركون مع المساهمين في انتخاب بقية الاعضاء ) .

وعلى ضوء هذه النصوص نجد فيما يتعلق بالنقطة الاولى ان نص الفقرة الثانية من المادة / ١٠٨ واضح في صيغته ولا غطاء في معناه فهو يكشف في سر عن ارادة المشرع في عدم جواز اشتراك ممثلي الشخص الاعتباري العام في انتخاب بقية اعضاء مجلس الادارة حتى ولو كان متفقاً عليهم بين الاطراف المعنية .

وحيث ان عملة الحرمان من الاشتراك في الانتخاب في حالة الممثلين الذين لم يفتق عليهم بين الاطراف المعنية تكون اكثر توافراً منها في حالة الممثلين المتفق عليهم بين تلك الاطراف فانه ينبغي تطبيق قاعدة (من باب اولي) في هذه الحالة واعتبار ممثلي الشخص الاعتباري العام الذين لم يفتق عليهم بين الاطراف المعنية - محرومين من حق الاشتراك في انتخاب بقية اعضاء مجلس الادارة على اساس ان اتحاد العملة يوجب اتحاد الحكم .

اما عن النقطة الثانية فان ما ورد في الفقرة الثانية من المادة / ٤٧ من ان اسهم وسندات القرض التي تصدرها الشركات المساهمة متساوية في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينها انما ينحصر حكمه في الحقوق والواجبات التي لم يرد نص خاص بشأنها على خلاف ذلك ومن الواضح ان القانون قد افرد نصاً خاصاً بحق الاشتراك في انتخاب اعضاء مجلس الادارة وهو نص الفقرة الثانية من المادة ( ١٠٨ ) الذي ميز بين اسهم الشخص الاعتباري العام واسهم المساهمين من القطاع الخاص فيما يخص حق انتخاب مجلس الادارة ، فاعطي الشخص الاعتباري العام الحق في انتداب ممثليه في مجلس الادارة وحرره من حق الاشتراك في انتخاب بقية الاعضاء . وهذا النص الخاص هو الواجب التطبيق فيما يتعلق بحق الانتخاب وليس نص الفقرة الثانية من المادة / ٤٧ .

أما عن النقطة الثالثة فان الفقرة الاولى من المادة / ١٠٨ صريحة في ان لكل شخص اعتباري عام مساهم في شركة الحق في انتداب ممثليه في مجلس الادارة بعد الاتفاق على ذلك بين الاطراف المعنية . ولهذا فانه ليس من حق الحكومة بوصفها شخصاً اعتبارياً عاماً ان تنوب عن الاشخاص الاعتباريين الآخرين في انتداب ممثليهم وانما ههنا الحق يعود هؤلاء الاشخاص الاعتباريين ذاتهم .

هذا ما تقرره بالايجاع في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ / ٢٤ / ٢ / ١٩٧٥

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الاقتصاد	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الوطني	لرئاسة الوزراء		الرئيس الاول لمحكمة	التمييز
مراقب الشركات	شكري الهندي	صلاح ارشيدات	فواز الروسان	موسى الساكت
احمد اصيل العروطي				

هكذا من المجهول

## قرار رقم (٧) لسنة ١٩٧٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٥/٣/١٠ رقم ٣١٤٧/٣/٢/٢٠ بجمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ١٦ من قانون نقابة الاطباء الاردنية رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ ونظام التقاعد والضمان الاجتماعي للاطباء رقم ٦٠ لسنة ٩٧١ وبين ما اذا كان كافة الاطباء المهنيين على التقاعد بمقتضى احكام هذا النظام من سدوا الرسوم المستحقة عليهم يعتبرون اطباء مسجلين بالمعنى المنصوص عليه في المادة ١٦ المشار اليها بحيث يكون لهم حق حضور جلسات الهيئة العامة للنقابة والمشاركة في اعمالها .

وبعد الاطلاع على كتاب نقيب الاطباء المؤرخ ١٩٧٥/٣/٥ وكتاب وزير الصحة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٥/٣/٨ وتدقيق النصوص القانونية يتبين : -

١ - ان المادة ١٦ من قانون نقابة الاطباء تنص على ما يلي (تألفت الهيئة العامة للنقابة من جميع الاطباء المسجلين ويحضر حق حضور جلساتها بمن سدوا التزاماتهم المالية كاملة وتنفذ برئاسة النقيب او من ينوب عنه في حالة غيابه ) .

٢ - ان المادة الثانية من نفس القانون عرفت (السجل) بأنه مجلد صفحاته مرقمة يسجل فيه اسماء الاطباء بتسلسل من تاريخ انتسابهم للنقابة مع بيان المعلومات التي يقررها المجلس .

كما عرفت (سجل التدريب) بأنه مجلد صفحاته مرقمة يسجل فيه الاطباء تحت التدريب والمعلومات التي يأمر المجلس بإدراجها .

٣ - ان المادة الخامسة منه تنص على وجوب شطب اسم الطبيب من السجل في حالات معينة من ضمنها عند نقل اسمه لسجل الاطباء المتقاعدين .

٤ - ان المادة ٢١ من نظام التقاعد المشار اليه تنص على ما يلي (يترتب على احالة الطبيب على التقاعد الاحكام التالية مع مراعاة المادة ١٧ من هذا النظام : -

أ - نقل اسمه الى سجل الاطباء المتقاعدين .

ب - الامتناع عن قبول اي عمل جديد متصل بالممارسة الطبية اعتباراً من تاريخ تبليغه قرار الاحالة على التقاعد . . . الخ .

٥ - ان المادة ١٧ التي اوجبت المادة ٢١ مراعاتها تنص على ما يلي (يجعل المجلس على التقاعد كسل طبيب آكل الخبثاء والمسنين من العمر ولا يحول ذلك دون استمرار الطبيب في الممارسة الخاصة شرط الحصول على قرار من اللجنة الطبية بلباقته الصحية لممارسة العمل على ان يدفع رسوم الممارسة ولا تحسب له مدة هذه الممارسة فهين السنين القابلة للتقاعد ) .

ويستفاد من نصوص قانون نقابة الاطباء المدرجة اعلاه ان هنالك ثلاث سجلات للاطباء : -  
الاول : السجل الذي تسجل فيه اسماء الاطباء من تاريخ انتسابهم للنقابة ، وقد اطلق عليه القانون لفظة (السجل) دون اي وصف آخر .

الثاني : سجل التدريب وهو الذي يسجل فيه الاطباء تحت التدريب .

الثالث : سجل الاطباء المتقاعدين وهو الذي يسجل فيه الاطباء المتقاعدون بعد شطب اسمائهم من السجل الاول .

وعلى هذا الاساس فاذا وردت لفظة (السجل) غير موصوفة بوصف آخر فالتبني السجل الاول السدي تسجل فيه اسماء الاطباء من تاريخ انتسابهم ولا تشمل هذه اللفظة سجل التدريب أو سجل الاطباء المتقاعدين .

وحيث ان المادة ١٦ الباحثة عن الهيئة العامة للنقابة تنص على ان هذه الهيئة تتألف من جميع الاطباء المسجلين فان ذلك يعني الاطباء المسجلين في السجل الاول .

وحيث ان المادة الخامسة اوجبت شطب اسم الطبيب من هذا السجل عند نقله لسجل الاطباء المتقاعدين .  
وحيث ان عبارة ( الاطباء المتقاعدين ) الواردة في هذه المادة قد وردت مطلقة فهي تجري على احالتها بحيث تشمل كافة الاطباء المتقاعدين .

فان ما ينبغي على ذلك ان الاطباء المتقاعدين لا يحق لهم حضور جلسات الهيئة العامة والمشاركة في اعمالها سواء اكانت الاحالة على التقاعد قد تمت بناء على طلب الطبيب بمقتضى المادة ١٦ أو باحالة على التقاعد من المجلس بمقتضى المادة ١٧ من النظام المذكور ولو كان يمارس المهنة باذن خاص ومسددا الرسوم ، وذلك لأن الطبيب المتقاعد غير مسجل في سجل النقابة .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
الصحة	لرئاسة الوزراء	لمحكمة التمييز	الرئيس الاول	لمحكمة التمييز
وكيل الوزارة	شكري المهدي	فواز الروسان	نجيب الرشيدان	موسى السكاك
خالد الشامي				

هكذا من الأشهر

## تعليمات امساك الحسابات

## لبعض فئات مكلفي ضريبة الدخل

استنادا للصلاحيات المأولة الي بموجب المادة ( ٣٤ ) من قانون ضريبة الدخل رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٦٤ وبالرغم مما ورد في اي تشريع آخر يلائم الأشخاص المبينة اصنافهم وفئاتهم وامثالهم في هذه التعليمات بشأن يمسكوا دفاتر وسجلات تجارية منظمة وفقا للاصول المحاسبية العلمية والفنية المعتمدة وذلك اعتبارا من تاريخ ١٩٧٥/١/١ وأن تدقق بانتظام من قبل فاحص حسابات قانوني مرخص يتولى الاشراف عليها واستخراج الحسابات الختامية منها ويكون هو والشخص الذي تمود اليه الدفاتر والسجلات التجارية مسؤولين عن تقديمها الى دائرة ضريبة الدخل ضمن المواعيد والأحكام والشروط المنصوص عليها في هذه التعليمات او عندما يطلب المدير العام او مأمور التقدير تقديمها تحقيقا للغايات المقصودة من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ وإية تعديلات تطرأ عليه :-

## أولا :

تحتفظ الدفاتر والسجلات التجارية المبينة اصنافها وانواعها فيها بعد في المحل التجاري او المركز او المكتب الرئيسي للشخص الذي تعود اليه وتكون تحت تصرف المدير العام او مأمور التقدير في اي وقت من الأوقات للغايات المقصودة من قانون ضريبة الدخل المعمول به .

## ثانيا :

أ - يجب ترقيم الدفاتر والسجلات التجارية من قبل مراقب السجل التجاري في وزارة الاقتصاد الوطني وفقا لأحكام المادة ( ١٨ ) من قانون التجارة رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٦٦ وإية تعديلات قد تطرأ عليه .

ب- تنظم الدفاتر والسجلات التجارية لسنة كاملة تتفق مع سنة التقدير ، الا اذا وافق مأمور التقدير على خلاف ذلك ، وتستخرج منها الحسابات الختامية على ذلك الأساس .

## ثالثا :

على الأشخاص المبينة اصنافهم وفئاتهم وامثالهم فيها بعد ان يمسكوا الدفاتر والسجلات التجارية المبينة لكل فئة بطريقة تتفق مع الاصول المحاسبية العلمية والفنية المعتمدة بحيث تعطي النتائج الصحيحة .

## رابعا :

لا يجوز اجراء اي حلك او شطب في القيود التي ادرجت في الدفاتر والسجلات التجارية بأية صورة من الصور ولاي سبب من الاسباب وذلك تحت طائلة البطلان للدفاتر والسجلات بمجموعها وبكل ما ورد فيها ونتاجها لغايات تطبيق احكام قانون ضريبة الدخل المعمول به ، وتعرض الشخص الذي تمود لسه ، وفاحص الحسابات القانوني لمسؤولية جريمة التزوير فيها ، وعندما يراد ادخال اي تعديل او اجراء اي تصحيح في الدفاتر والسجلات او الوثائق والايصالات والرسولات والشهادات والاشعارات ..... الخ . . . . . الممزقة لها ، مهما كان نوعه فان ذلك

يجب ان يتم من قبل فاحص الحسابات القانوني - او المحاسب المقوض وبموافقة فاحص الحسابات - بعد ان يتأكد من ان هناك مبررا للتعديل او التصحيح وان يوقع مع المكلف او محاسبه المقوض على المواضيع التي جرى التعديل او التصحيح فيها من الدفاتر والسجلات .

## خامسا :

يجب تقديم كشف تعديلي للأرباح والخسائر وفقا لغايات ضريبة الدخل معتدلا على الحسابات الرسمية للمكلف وفقا لاحكام قانون ضريبة الدخل النافذ المعمول .

## سادسا :

يمسك الأشخاص المذكورة اصنافهم وفئاتهم وامثالهم الدفاتر والسجلات الاساسية التالية بالاضافة الى الدفاتر الخاصة المبينة ازاء كل منهم :

## أولا - الدفاتر الاساسية :

- ١ - دفتر يومية عامة .
  - ٢ - استاذ عام .
  - ٣ - مساعد للم .
  - ٤ - للاحتياجات .
  - ٥ - دفتر استاذ للمصاريف العمومية والادارية .
  - ٦ - دفتر لوارد والصادر .
  - ٧ - دفتر جرد بين موجودات المكلف ، ويوقع من قبل لجنة الجرد والادارة على ان يظهر التفاصيل التالية :  
« رقم القطعة ، الوصف ، الوحدة ، الكمية حسب الصداق الفعلي ، تكلفة الوحدة الفعلية والتكلفة ، الاجمالية » .
- هذا ويجب بيان أي نقص أو زيادة في البضاعة كما وقيمة ، وتسجيلها في الدفاتر والحسابات حسب الاصول المحاسبية .
- كما يجب أن تكون جميع القيود المحاسبية معززة بالوثائق الثبوتية اللازمة وان تبوب الحسابات بحيث تظهر جميع انواع الإيرادات والمصروفات كل على حده .

## ثانيا - الدفاتر الخاصة الأخرى :

- أ - الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخاصة - تمسك هذه الشركات الدفاتر الخاصة التالية :-
- ١ - دفتر مساعد للمساهمين .
- ٢ - اية دفاتر مساعدة اخرى حسب طبيعة عمل الشركات .
- ب - الشركات التجارية العادية والمستوردون والمصدرون وتجار المرقق الذين يستخدمون في أعمالهم أكثر من أربعة أشخاص أو كان رأس المال المسجل عشرة آلاف دينار أو أكثر ، ويمسك المكلفون من هذه الفئة اية دفاتر مساعدة أخرى تقتضيها طبيعة أعمالهم :

هكذا من الأهل